العدد (1626) السنة السابعة - الأثنين (12) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

العراقية واستهلاك الشاشة

كاظم الجماسي

الزلزال الذي هز الساكن في حياتنا كعراقيين، ووضعنا وجه لوجه، ضعفاء عزلاً من حيث الامكانات التقنية المعلوماتية أمام سيول منهمرة من الضخ الاعلامي بشتى توصيفاته/مئات الفضائيات/ مئات المواقع الالكترونية/ مئات الصحف/ ألوف الكتب الداخلة والصادرة/ ونحن قد جمدت لحظة أتصالنا بمن حولنا منذ عام(١٩٧٩) يوم اعتلى عرش الاستبداد(القائد الضرورة) حيث بدأت لحظة القطيعة التاريخية الكارثية مع عالم المعلومات الذي جعل العالم قرية بالغة الصغر والعراق والعراقيين ليس حتى ضمن حدودها بل على التخوم البعيدة من مركزها..

ولكن العراقي كطبعه دائما روح وثابة متعطشة لهضم وتمثل كل جديد، الامر الذي بدا واضحا في افتتاح عدد كبير من الفضائيات العراقية على اختلاف مشاربها ومناهجها، وراح البعض منها يبز في رقي الاداء ومهارة التقنيات الكثير من الفضائيات العربية الاخرى، ذات الباع الطويل في عمر اشتغالها وحجم الاموال المرصودة لانتاجها وعملها. غير ان مايحز في نفس المواطن ان القناة العراقية الرئيسة، والتي لايعوزها لا المال ولاالكفاءات لم تزل وتيرة ادائها متباطئة على الرغم من توالي الادارات المختلفة على ادارتها، والتي اثبتت بما لايقبل الشك تفوقا منقطع النظير في تراجع جمهور متابعيها للتدني في قيمة وتقنية برنامجها العام، مع وجود استثناءات يمكن ان تعد بعدد الاصابع . استبشر المشاهد خيرا بتغيير ادارة العراقية،التي كما سمع المواطن انها ربما كانت الادارة الوحيدة المهنية التي امسكت بزمام الفضائية مؤخرا..

المواطن يعي تماما حجم المتراكم من المشكلات التي تسلمتها الادارة الحالية، ويقدر ايضا قصر الفترة الزمنية لمسؤولية تلك الادارة،مثلما يعي تماما ان نيات وعزم الادارة الجديدة على التغيير، ليس من شائبة تشوبها، كونها تمتاز بالمهنية وهو شرط حاسم لنجاح اي مشروع، كما يفترض المواطن، على وفق مايتردد عن سمعة تلك الادارة سيما مصداقيتها، ولكن هل تكفي النيات وحدها لتحقيق النجاح؟وكيف يمكن للعقل المهني والمخلص ان ينجز مشروعه الطموح من دون توافر اذرعة مفتولة بالاخلاص ذاته لأتمام تلك المهمة؟

ان اضعف الايمان، كما يقال، وكما تعرف تلك الادارة ان عليها،وعلى سبيل المثال لاالحصر ان تقوم بتغيير الوجوه التي استهلكت شاشتها من طول ما تسمرت عليها، واعني طبعا رهطاً غير قليل من المذيعات والمذيعين، وكذا مقدمي ومقدمات البرامج، سيما فاقدي القدرة على الارتقاء بإدائهم ، ويعرف الجميع من ذوي الاختصاص والخبرة ان المذيع ومقدم البرامج يعد الحلقة الاخيرة في العملية الانتاجية التي يشترك في خلقها جيش من الجنود المجهولين، وتعد تلك الحلقة الرابط الاخير في مقياس نجاح اجتذاب جمهور المشاهدين ما يحسب في المحصلة لاداء هذه القناة اوتلك.

تقرير

المرضى النفسانيون وضرورات العلاج الطبي

> وانت تسير في شوارع واسواق بغداد يجذب انتباهك وجود الكثير من المعاقين عقلياً او ذوي الاحتياجات الخاصة وقد اتخذوا من الافرع والاماكن المنزوية مناطق تؤويهم يتحاشون بها مضايقات الاطفال وممازحة المارة وسخريتهم. اعدادهم قد زادت بشكل كبير وهذا ما يعطي مؤشرا على ان الجهات المعنية غير مهتمة بالقدر الكافي من اجل متابعتهم وعلاجهم في المصحات الحكومية من اجل تأهيلهم وزجهم في المجتمع ثانية.

علي جابر

الحروب والمشاكل التي عصفت في المجتمع العراقي ادت الى استفحال ظاهرة الامراض.عمليات التهجير والقتل العشوائي ادت الى تغير البيئة على البعض ما جعله يواجه مشاكل اجتماعية ليس بالمستطاع التعايش معها اضافة الى ان مجتمعنا لا يزال قليل الثقة بالعلاج النفسي فلا يعمد الى مراجعة طبيب بهذا الشأن وان شعربالمرض فلجأ الى مشعوذ.! بهذا الشأن تقول المواطنه "هند صابر داوود" ٤٠ سنه مضيفة كنت أقود أبنتي التي لا تتجاوز العشر سنوات في شارع السعدون وبالقرب من الباب الشرقي عندما أثار عدد من الشباب حفيظة (أحد المختلين) ما حدا به الى رميهم بالحجارة.! عند هروبهم بدأ برمي الحجاره على المارة فأصاب أبنتي في صدرها فسقطت على الارض وتجمع حولها الناس واسعفوها برش الماء على وجهها.

المواطن خالد ناظم "يتساءل "عن دور الدولة و مؤسساتها الخدمية. في كل دولة توجد أماكن خاصة يتم وضع مثل هولاء "المرضى"فيها ويخضعون للعلاج بأشراف أطباء أخصائيين ولادري لماذا لاتقوم وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بحملة لمعالجة الاشخاص في المصحات للحفاظ على المجتمع من ناحية ومن اخرى تقديم العلاج لهم. ظروف وأسباب أدت الى وقوعهم تحت تأثير هذه الامراض التي لم تعد مستعصية في بلدان كثيرة من العالم وأشار الباحث الاجتماعي /بشار داوود سبع الى وجود أصلاحيات في العراق ومستشفيات يتم وضع مثل هؤلاء المرضى فيها الا ان الامر يتعلق بوزارة الصحة ودورها في أجراء الحملات اللازمة لجمع "المرضى النفسانيين" من الشوارع ووضعهم فيها. توجد كوادر متخصصة من الاطباء والباحثين الاجتماعيين في هذه المستشفيات ومنها "مستشفى الرشاد للامراض النفسية والعقلية حيث يحال لها اعداد كبيره من المرضى سواء من المحاكم او من المستشفيات او بناءاً على طلب المواطنين .

وبينت المحاميه زينب راضي هادي شمولية القوانين الظواهر حيث قالت:

يوجد في قوانين الصحة والعقوبات والرعاية الاجتماعية وقوانين الاحداث نصوص توجب وضع الذين يعانون من الامراض النفسيه والعقلية في المصحات والمستشفيات بغية أعادة تأهيله الى الحياة كما ان قسماً من المحكومين يتم وضعهم في هذه المصحات طوال مدة حكمهم او تسليمهم الى ذويهم وحسب تقدير الجهة الطبية .

حتى ان هناك نصاً في قانون اصول المحاكمات الجزائية يوجب عرض من يرتكب الجرائم المختلفة في حالة وجود مايشير الى خلل نفسي وعقلي على لجان طبية خاصة وفي حالة ثبوت ذلك يتم وضع هذا المريض في مصح عقلي علاجي ويعفى من العقاب ، ويجوز اعتقال هؤلاء المرضى بامر من قاضي التحقيق ووضعهم في الاماكن العلاجية الخاصة بدلاً من ابقائهم على خطورتهم امام الناس كما ان هناك من يستغلهم للقيام بالعمليات الارهابية فباتوا يشكلون خطراً على حياة الناس .

مسمار

خدمات انتخابية

العراقي ابن اليوم، حديث عهد بكل ما يجري امامه من الاعيب واساليب (ديمقراطية) سواء كانت شرعية ام بهلوانية، ولم يكن قد عاش زمن الثلاثينيات من القرن الماضي، مثلما عاشها أباؤه، صعودا حتى اللحظة المجهضة للمشروع الديمقراطي العراقي ، لحظة تغيير السلطة عسكريا في ١٤/تموز/١٩٥٨ .

وكانت التعددية الحزبية في ذروة ازدهارها، ايام العهد الملكي، يحكمها قانون اجازة الاحزاب التي تفهم سياقات عملها نخب سياسية متمرسة، بغض النظر عن مدى انتمائها الوطني وعلاقاتها مع بعضها البعض أومع الجهات والتيارات الاخرى. ولما يحين موعد الدورة الانتخابية الجديدة تهب الاحزاب والتيارات والكتل جميعها ، بعد ان تكون قد هيأت نفسها لخوض تلك الانتخابات، لبث دعاياتها الانتخابية عبر الوسائل الاعلامية المتاحة على شحتها، من اجل كسب اقصى ما يمكن من اصوات الناخبين ، وعادة مايكون موضوع تلك الدعايات الانتخابية توفير اقصى مايمكن من الخدمات التي تمس حياة المواطن في الصميم ..

كما ان الاحزاب والتيارات المختلفة كانت تعي تماما اصول الدعاية الانتخابية وتقوم بنشاطها على وفق التعليمات والضوابط الرسمية المعمول بها، على العكس مما يحدث هذه الايام ، من عشوائية واعتباطية وفجاجة وانعدام شرعية في بعض الحالات عند ممارسة الدعاية الانتخابية ...

وعلى ذكر موضوعة الدعاية الانتخابية وافتراقها عن تطبيقات الواقع ، حكى لي شيخ طاعن جمعني واياه تخت في احد مقاهي بغداد ،قال: كنا ايام الاربعينيات نسكن في محلة من محلات الكرادة القديمة ، وكان البلد مثل قدر تفور بالدعاية الانتخابية، كل حزب يعد بإقامة جنة الله مكان محلاتنا المتهالكة الجائعة لابسط حدود الخدمات، وكان عدد الذين يقرأون ويكتبون من الندرة في المحلة بحيث كنا نعتمد على الشاب(علوكي) ذي السبعة عشر ربيعا، وقد كان يجيد القراءة والكتابة ليقرأ لنا يوميا الجريدة. وذلك اليوم كان المقهى يغص بالرواد المتلهفين لسماع آخر اخبار الحملات الانتخابية بينما(علوكي) لم يشرف المقهى بعد بطلعته البهية ..

وبينما يتعالى اللغط وتتعدد التكهنات ، حضر(علوكي) فعم الصمت المكان ، ناوله نادل المقهى جريدة ذلك اليوم ، تناولها وقرأ بصوت اجتهد في ان يسمع به الجميع مانشيتها الرئيس (الشعب يدعم قواه الوطنية)، ولم يكن من رواد المقهى الا ان هتفوا عن بكرة ابيهم وبغيظ واضح: (حيل ، خلي يدعمهم ويلعن يوم الاسود العرفناهم بيه).

رأي المواطن.. الشعب والبرلمان

لاشك في ان الفرد يشعر بالارتياح حين يرى البرلمان ينهض بواجباته تجاه الشعب ،وينشط في عملية استجواب الذين تحوم حولهم الشبهات لأن ظاهرة الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة تنعكس على حياته مباشرة الا انه ينتابه الاحباط واليأس عندما يلمس ان بعض الكتل البرلمانية تسعى لعرقلة الاستجواب !!،بسبب المحاصصة المقيتة ،التي اوصلت البلاد الى حالة مزرية .اذا ما جرى استجواب فأن نوابها لايخفون دفاعهم عن المفسدين ويقفون الى جانبه ضد المواطن الذي وضع ثقتة تمثيله فيهم وقد تجلى ذلك في قضية وزير التجارة .

وقائع جلسة استجواب رئيس المفوضية المستقلة للانتخابات استنتج منها المواطن بأن وصف المفوضية ب(المستقلة)يجافي الحقيقة .خلال الجلسة انبرى بعض البرلمانيين للدفاع عنها وكأنهم وكلاء دفاع .!في حين يفترض في (البرلماني)ان يحتفظ بقناعاته لحين طلب التصويت على سحب الثقة .

ان عمليات التزوير التي حصلت والتي من الاحتمال ان تظهر في المستقبل يؤكد عليه الكثيرون من داخل العملية السياسية ومن خارجها ناتج من عدم استقلالية المفوضية، فالحبر الاسود والاجراءات الاحترازية لايمكنها الحد من التلاعب بنتائج الانتخابات المقبلة .والسؤال هو ،هل من المتعذر او المستحيل اختيار مجموعة من المستقلين لادارة شؤون المفوضية ام ان الجهات السياسية والمتنفذة منها على وجه التحديد لا تريد ذلك. ؟

اذا ما استمرت العملية السياسية على هذا المنوال فلا ينبغي ان يذهب بنا الظن الى ان ظاهرة الفساد سوف تختفي .على المواطن متابعة وتشخيص الكتل البرلمانية التي تقف الى جانب الفساد والمفسدين لأقصائها من خلال صناديق الاقتراع .

المواطن / ابو فؤاد
بغداد

رسالة العدد

مشكلة هذا المواطن

الى وزارة المالية مع التحية

الرسالة التي تسلمتها الصفحة من المواطن عبد الحسين لعيبي شمخي قد تبدو على انها حالة خاصة ولكن في حقيقتها مشكلة سيعاني منها عشرات الالاف من منتسبي هيئة التصنيع العسكري من الذين تمت احالتهم الى وزارة الصناعة والمعادن بعد ان تم معالجة موقفهم بعد الخل باحالة ملاكهم الى وزارة المالية .

لو وجدت وسائل الاعلام التجاوب المطلوب من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة كان يمكن الاتصال بالطرف الاخر من اجل نشر الشكوى والاجابة معا وذلك ما يجعل اكثر طمأنينة الى ان هناك من يهتم به ويطلع على ما يعاني منه ويطرح الحال .كما هو معروف وزاراتنا ومؤسساتنا تزودنا بأرقام هواتف لا ترد وليس هناك الا القليل من المعنيين من يحاول التجاوب مع الاعلام بصورة عامة للتعاون في سبيل خدمة المواطن ولاسبيل الى ذكر الدوائر التي تصم اذانها لكي لاتسمع (أنين المواطن).

صاحب الرسالة يذكربأنه تم ابلاغة بالاحالة على التقاعد لبلوغه السن القانوني بكتاب رسمي صادر عن شركة الكرامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن صدر عام ٢٠٠٨ على ان تعتبر الاحالة بدءا من ٢٠٠٧/٧/١ !! فكان ليس له من بد في مراجعة دائرة التقاعد للحصول على الراتب التقاعدي.

دائرة التقاعد طالبته بتسديد استقطاعات مالية بنسبة ٧٪ عن الفترة الواقعة ما بين عام ٢٠٠٣ وحتى صدور الامر بالاحالة الى التقاعد ولم يقف الامر عند هذا الحد بل طالبته الشركة التي ينتسب اليها بدفع مستحقات بنسبة١٢٪مترتبة بذمة الشركة عن رواتبه السابقة بمعنى انه مطالب بنسبة وشركته مطالبة بدفع نسبة اخرى.الشركة تمتنع عن دفع نسبتها بذريعة انها ليست لها واردات يمكن ان تستخدمها للدفع والمواطن كذلك ليس بأمكانه دفع مستحقات مترتبة عليه قد تصل الى عدة ملايين .اللافت للنظر ان شركة الكرامة كانت محسوبة على وزارة المالية قبل احالتها الى وزارة الصناعة والتقاعد من دوائرها لكنها لم تنتبه الى وجوب دفع استحقاقات تقاعدية عن موظفها والان بعد ان احيل الى التقاعد تذكرت ذلك .

المواطن صاحب الشكوى تاريخ مباشرته العمل اول مرة سنة ١٩٦٩ ويعيل ثماني فتيات غير متزوجات باستثناء واحدة منهن تزوجت وترملت ولديها اطفال وقعت تبعية اعالتهم عليه .

مأزق هذا المواطن مع الوزارة والشركة ودائرة التقاعد لم يكن هو المسبب بل يقع وزر ذلك على الدولة، وعلى وزارة المالية على وجه التحديد وحل مشكلته يتطلب اجراء سريعاً من اجل اعالة عائلته .نتمنى ان تصل شكواه الى اذن مسؤول فيتفضل ويعلمنا بالرد من اجل تبليغه.

شكاوى

مطلوب معاملة افضل مع المواطنين

المواطن بشار محمد امين من حي الوحدة في بغداد يشير في رسالته الى ظاهرة بدأت تستفحل في مستشفياتنا الحكومية وهي التعامل غير المرضي مع المراجعين ويتصرف بعض العاملين وكأنهم اصحاب فضل على المرضى والمراجعين وليسوا كما يدعون رسل او ملائكة الرحمة ،وتمنى على وزارة الصحة ومديرياتها ان تلاحظ هذه الاشكالية وان تقيم دورات لمنتسبيها في تعلم ابسط شروط اللياقة وخاصة مع كبار السن .

مجمع بدر السكني ونقص الخدمات

يقول المواطن يوسف رشيد الطائي في اتصاله الهاتفي مع الجريدة ان سكنة مجمع بدر يعانون من نقص كبير في توفر الخدمات الاساسية، حيث الاجهزة المسؤولة عن النظافة مشلولة ولاتزور المجمع سيارات البلدية حيث أصبحت النفايات كالتلال ما يلحق اضراراً جسيمة بصحة المواطنين كذلك عدم وجود شبكة مجار، حيث المياه الثقيلة الاسنة تطفو على الاض، وتبعث الروائح الكريهة وتكون مرتعا خصبا للذباب والحشرات، كما ان المجمع بحاجة الى اكساء ازقته ونحن مقبلون على فصل الشتاء.. مطالب بسيطة نضعها امام مسؤولي المجلس البلدي في قضاء المحمودية ودائرة البلدية نأمل معالجتها .

ماذا يحدث في متوسطة وهران؟

تشتكي الطالبات وذووهن من حالة شاذة تحدث في متوسطة وهران للبنات الواقعة في حي المعلمين في منطقة المشتل، نهت عنها وزارة التربية وعدت ممارستها خطا احمر لايجوز العبور فوقه لما يشكله من امتهان لانساني لشخصية الطالبة ، واستنزاف لجهدها الجسدي والنفسي الذي يفترض ان يصب في استيعاب الدرس وليس اي شيء آخر..

الحالة موضوع الشكوى تتمثل في اجبار مديرة المتوسطة الطالبات على القيام بتنظيف كل مشتملات المدرسة يوميا بالكنس والمسح ورفع النفايات ونقلها، وليس ذلك فقط بل تأمرهن بجلب كل ادوات التنظيف معهن من بيوتهن(المكنسة والماسحة والسطل وقماش المسح و...)، والاشد ايلاما ان الموظفات المسؤولات عن التنظيف تحولت وظائفهن الى(كاشيرات) وبائعات في الحانوت المدرسي!! فهل هناك من يقبل هذا يا مديرية التربية؟

اشارة

تعليم ام تجارة !

كريم الحمداني

اصبحت اجور الدراسة الجامعية في الكليات الاهلية تدار بشكل تجاري، ولا تمت بصلة الى التربية والتعليم، والمتابع لهذا الموضوع يصاب بخيبة أمل جراء ماوصل اليه الامر، حيث يؤكد الطلبة الدارسون في هذه الكليات الاهلية، وجلهم من الموظفين والكسبة، الذين لم يجدوا فرصتهم في الكليات الرسمية او ان ظروف عملهم تحتم عليهم الدراسة على الحساب الخاص. اقساط الدراسة لاتقل عن (٧٥٠) الف دينار للدراسات الانسانية و ثلاثة ملايين او اكثر للعلمية، وهي مبالغ خيالية، بالنسبة للطالب تتبعها مبالغ اخرى للتسجيل والاستمارة وغيرها من الامور غير الضرورية التي وجدت لاستيفاء المبالغ النقدية بطرق غير مشروعة ،احد الطلبة يقول من باب السخرية المرة: نتوقع في هذا العام ان تستوفي عمادة الكلية مبلغا معينا عن تحية الاستاذ لطلبته .

وواقع هذه الكليات يفتقر الى الكثير من المستلزمات المساعدة للطالب في دراسته من حيث الابنية او المختبرات او وسائل الايضاح واغلبها تتخذ مباني ضيقة وغير مريحة من حيث التبريد او التدفئة، كما ان نوادي الطلبة في هذه الكليات تتعامل معهم وكأنهم في مطاعم الدرجة الاولى ،احدى هذه الكليات احالت ناديها على احد المتعهدين لموسم واحد بمليغ (٩٠) مليون دينار..! اذ اصبح قدح الشاي الصغير الذي يشربه الطالب بمبلغ الف دينار وهو اقل سعر موجود في هذا النادي(السياحي) .

لاندري لماذا لاتضع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضوابط تحدد فيها في الاقل المبالغ المستوفاة من الطلبة، عن كل مرحلة دراسية في هذه الكليات، وهي الجهة المسؤولة قانونا، وان لايترك الامر هكذا حيث بات من المعروف عن مالكي هذه الكليات، جشعهم برفع الاجور سنة بعد اخرى حيث لاتقيدهم ضوابط او اجراءات تجعلهم يلتزمون بها، وراحوا يتاجرون بالتعليم وكانه اصبح سلعة تباع وتشترى، مثل تجارة بيع وشراء السيارات وادواتها الاحتياطية والعقارات وعندها نقرأ على التعليم الاهلي السلام كونه اصبح تجارة رابحة من دون اية مراعاة لغايات التعليم النبيلة .

كاريكاتير..... عبد الرزاق